السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس 6 حزيران 2013 ـ الموافق 27 رجب 1434 هـ ـ العدد 12497

AS-SAFIR Arabic political daily – June 6, 2013 N° 12497

«سمك، لبن، تمر هندي»! نتائج الانتخابات المحلية في العراق فوضوية ، فيما يسجل الناس عزوفهم عن الاهتمام بها، أو يهتمون بجمال المرشحات مثلا، وبإطلاق النكات.

2

كيف يحاول الإخوان المسلمون في مصر إغلاق المجال العام، كوسيلة أساسية من وسائل القمع، متبعين في ذلك تقاليد السلطات التي سبقتهم. وفي سوريا، مدارس تنبت رغم الدمار.

3

العولمة الليبرالية الجديدة أضعفت السلطات السياسية في كل مكان، ولكنها اصطدمت في بلداننا بتقوقع الحكام... و«بألف كلمة» مشروع فوتوغرافي مخصص لأطفال النقب: «العاب غير معترف بها».

4

هكذا أُفسِدت الجامعة في تونس

لا تستقيم نظرية أنّ الجامعة في تونس شكّلت قوة ضاربة واعية للثورة، من خلال التعبئة المزعومة لطلابها، بفضل تأهيلهم للتحليل النقدي لمجتمعهم. على العكس من ذلك تماماً، لم تعد الجامعة التونسية، ومنذ أعوام التسعينيات، مساحة للنقاش ولتعريف الطلاب بالسياسة والمواطنية. فقد نجح النظام السابق، إلى حدّ بعيد، في إبعاد الكتلة الطلابية عن السياسة. ثم أدى قرار إغراق الجامعة بأكبر عدد ممكن من الطلاب منذ منتصف أعوام التسعينيات، الى إيجاد بطالة مكثفة بين حمَلَة الشهادات العليا.

ثورة حمَلَة الشهادات وبطالتهم

فلنعُد إلى اللحظة الأولى للثورة، التي بدأت مع حرق الشاب محمد بوعزيزي نفسه في 17 كانون الأول /ديسمبر 2010. كان ذلك الفعل اليائس في أساس حركة انتفاضة واسعة النطاق في سيدي بوزيد، وفي ولاية القصرين المجاورة، تمددت الى كل أنحاء البلاد. وكان للشعارات التي رُفِعَت خلالها مغزى اقتصادي واجتماعي واضح، بدلالة الشعار الذي رُدِّد منذ الأيام الأولى في مدن الرقاب ومنزل بوزيان: «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق»!

مضمون الشعار يمكّن من فهم المعنى العميق للثورة التونسية وهوية أبطالها. فدقته السياسية تجعله قادراً، في جملة قصيرة للغاية، على تحديد علّتين اقتصاديّتين واجتماعيتين عانى منهما النظام السابق، والربط بينهما: البطالة المزمنة، والفساد المترافق مع شراسة «العائلات» الحاكمة.

ويسمح ذلك بتعيين هوية المبادرين إلى الحراك الاجتماعي: هؤلاء ليسوا فقراء يطالبون بالحصول على الخبز، إنهم بالأحرى مستبعَدون من النظام، يطالبون بالحق بالعمل وبشروط حياة كريمة. ليسوا أعضاء من البروليتاريا المسحوقة، بل عاطلون عن العمل يبرهنون عن امتلاكهم وعياً سياسياً حادّاً، وهم على الأرجح من متخرّجي الجامعات!

يثير ذلك ضخامة حجم البطالة وتوزّعها عشيّة الثورة. ففي أواخر العام 2010، كان في تونس حوالي 500 ألف عاطل عن العمل، ربعهم تقريباً (160 ألفاً) من حمَلَة الشهادات العليا! ويوضح التحليل أن البطالة تطال فئة الشباب أكثر من الاكبر سناً، وحمَلَة الشهادات أكثر ممن لم يتابعوا تحصيلهم العلمي، وسكان المناطق الداخلية أكثر من سكان الساحل. تضرب البطالة 14 في المئة من حمَلَة الشهادات العليا المقيمين في العاصمة، و17 في المئة من سكان منطقة صفاقس، بينما تصل إلى مستوياتها القياسية في مناطق القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة، مع معدلات تتراوح بين 40 و50 في المئة!

وجود الظلم أم وعيه؟

على ضوء هذه الأرقام، فليس مفاجئاً أن يكون عقر دار الثورة ولايتي سيدي بوزيد والقصرين، اللتين كانتا تحتضنان وضعية اقتصادية واجتماعية شديدة التوتر، من شأن أي شرارة أن تفجّرها. فجذور أي ثورة ليست مجرّد ملاحظة وجود الظلم، وإنما بالأحرى الشعور بهذا الظلم الناشئ عن الحالة الخاصة. ويظهر هذا الظلم بشكل مزدوج بالنسبة للعاطلين عن العمل من متخرّجي الجامعات: أولاً لأنّ الشهادة لم تتح الحصول على عمل، وتوفير شروط حياة كريمة. ثمّ لأنه في الأوساط الشعبية، فالأشقاء الفاشلون تعليمياً هم، للمفارقة، من ينفق على اخوانهم من حمَلَة الشهادات الباحثين عن عمل.

الانفكاك عن الاقتصاد

كيف انتقلت تونس، في غضون عشرين عاماً، من غياب البطالة في أوساط حملة الشهادات، إلى مستودع لـ160 ألف عاطل عن العمل من حملة الشهادات العليا، بحسب الأرقام الرسمية؟ كيف انتقلنا من معدل بطالة بين هؤلاء يقلّ عن الواحد في المئة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إلى نسبة تزيد عن الـ35 في المئة في الألفية الثالثة؟ اسباب عديدة:

1ـ نهاية النظام الانتقائي: حدث تضخيم اصطناعي لمعدلات النجاح في البكالوريا وفي الجامعة معاً، نتيجة تدبير مؤسساتي إرادوي. فعدد حمَلة الشهادات لم ينشأ نتيجة ضغط ديموغرافي، لأنّ دفعة الطلاب المتخرّجين انتقلت من 40 ألفاً في نهاية أعوام الثمانينيات، إلى حوالي 400 ألف بعد 20 عاماً: عشرة أضعاف! هذا الانفجار في الأرقام تمّ بفعل إغراق الجامعة بأكبر عدد ممكن من الطلاب، وطبق بفضل وسيلتين: تيسير الطريق المؤدي إلى الجامعة، أي مرحلة البكالوريا، والتضخيم المصطنع لمعدلات النجاح في السنوات الجامعية. احتضنت أعوام التسعينيات نقطة تحوّل رئيسية في السياسة التربوية والجامعية للبلاد، من خلال إرساء نظام انتقاء رخو جداً للوصول إلى الجامعة، قام على احتساب نسبة 25 في المئة من المعدل السنوي للسنة الدراسية الثانوية النهائية، في المعدل العام للباكالوريا. 50 في المئة من طلاب الجامعة التونسية اليوم، لما وصلوا إليها لو احتسبت نتائج امتحاناتهم في البكالوريا حصراً!

كان يفترض منطقياً بأن تلفظ الجامعة هؤلاء الطلاب المجرَّدين من الأدوات الفكرية الضرورية لمواصلة الدراسة العليا، أي أن يغادروها بعدما يصطدموا بحاجز الامتحانات السنوية. لكنّ ذلك لم يحصل! إذ إنّ وزارة التعليم العالي طبّقت سياسة تضخيم اصطناعية لمعدّلات النجاح في الجامعات، من خلال استخدام سياسة الجزرة (مكافأة المؤسسات الجامعية التي تحصد أعلى معدلات نجاح)، والعصا (الضغوط على المدرّسين المرتكبين لذنب إعطاء علامات سيئة جداً).

ما حصل هو الانتقال التدريجي والخفي من نظام تعليمي جيّد لكنه انتقائي، إلى نظام ينتج وفرة من حملة الشهادات غير المؤهلين. فبحجة ارساء الديموقراطية في الجامعة، صُنع في الواقع ترديها وانحطاط مستواها.

ـ أي منطق يكمن خلف إغراق الجامعة بالطلاب؟ ما هي الدوافع الاقتصادية والسياسية العميقة لمثل هذا الخيار الذي ثبت في النهاية أنه كان انتحارياً.

في الواقع، لم يكن إغراق الجامعة بالنسبة للسلطة السياسية خياراً اضطرارياً، أي تكيُّفاً مثلاً مع ضغوط آتية من التعليم الثانوي، بل جاء كتعبير واضح عن رغبة سياسية. أرادت السلطة انتهاج مسار سينيكي يقوم على التعاطي مع الجامعة على اعتبارها مستوعَباً ضخماً مخصّصاً لاحتضان عشرات آلاف الشباب، بهدف تأخير موعد وقوعهم في البطالة، مع تركهم يعيشون لبضع سنوات في وهْم الحصول على مستقبل مضمون بفضل حصولهم على شهادةٍ جامعية. لكن هذه المقاربة تندرج في خانة المنطق قصير الأمد، كشباً للوقت! أسوأ من ذلك، فهو يفاقم المشكل. فألِف باء علم النفس يفيد بأنّ آمال حمَلَة الشهادات بالحصول على عمل، هي أعلى من طموحات مَن لم يحصّلوا تعليماً، كما أنه في مواجهة البطالة، يصبح إحباطهم وغضبهم أكبر.

(من الإنترنت)

توصيات البنك الدولي

وتشير تحليلات أخرى إلى أنّ تضخم عدد الطلاب، وبالتالي عدد حمَلَة الشهادات، يعود بالأساس إلى التنفيذ الصارم من قبل السلطات التونسية لتوصيات البنك الدولي، التي تسوّق لنظرة اقتصادويّة بحتة ومركنتيلية للتعليم، وتتعاطى بالطريقة نفسها مع الرسوب التعليمي والإقصاء على أنهما خسائر اقتصادية للجماعة، فتدعو لزيادة معدلات النجاح التعليمي وإن بطريقة اصطناعية لو تطلّب الأمر! وليس مفاجئاً أن تكون السلطات التونسية طبّقت هذه التوصيات بحماسة، خصوصاً أنها بذلك كانت تفي بالشرط الذي يسمح لها بالاستفادة من تمويل المؤسسات الدولية.

غير أنّ تضخم عدد الطلاب يمكن أن يؤدي أيضاً دورَين آخرين مناسبَين للنظام السابق. فهو أوّلاً أضفى مصداقية على الخطاب الرسمي الذي كان يتحدّث عن تونس مزدهرة ومنافِسة، ساعية لأن يكون نموّها مستنداً إلى اقتصاد المعرفة. ثمّ إنّ هذه السياسة سمحت أيضاً، وبتكلفة قليلة، بدفع البلاد قُدُماً في التصنيفات العالمية على صعيد «مؤشر التنمية البشرية»، الذي يعتمد في أحد معاييره على فئة الشباب المتعلمين البالغين بين 19 و24 عاماً.

ـ سياسة إغراق خطيرة بالنسبة لنموذج التنمية: هناك معزوفة شهيرة، عزيزة على قلوب أرباب العمل والتكنوقراط، حول «القابلية التوظيفية السيئة» لحملة الشهادات العليا. يستند هذا الخطاب إلى «التكوين الجامعي السيئ» للمتخرّجين، ومضمونه «النظري بدرجة مفرطة»، ويجعل من المتخرّجين «في وضع مختلّ بالنسبة لحاجات الشركات». ومن شأنه أن يعفي المؤسسة التونسية من مسؤولياتها الخاصة عن انفجار ظاهرة بطالة حمَلَة الشهادات، بتجاهله نقاط ضعف المؤسسات الاقتصادية التونسية، بل وبدائيتها.

فمنذ تنفيذ «برنامج الإصلاح الهيكلي» بعد أزمة العام 1986، جرى تبني خيار قيادة القطاع الخاص، وخصوصاً التصديري، للتنمية الاقتصادية. مثل ذلك دخولا «من تحت» في العولمة، من خلال التخصُّص في الصناعة التجميعية الحفيفة لمصلحة شركات كبرى أجنبية. وهي صناعة لا تتطلب سوى معرفة تكنولوجية ضعيفة، وعملاً لا يتطلب مؤهلات كبيرة.

وفاقم المشكل ضعف معدلات التوظيف في القطاع الخاص (الذي لم يصل إلى عتبة 10 في المئة، بينما هو 20 في المئة في القطاع العام). ومع ذلك، فالاعتماد على القطاع الخاص كقاطرة للتنمية أدّى إلى ارتباط ثلاثة أرباع مجموع الوظائف المستحدثة سنوياً به، بينما هو غير القادر على توفير مناصب عليا بشكل كافٍ. ثم إن معظم «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» في تونس، والتي تشكّل 85 في المئة من النسيج الاقتصادي للبلاد، تدار بطريقة تقليدية بدائية.

إلا أنّ بطالة حمَلَة الشهادات لا تنتشر بطريقة محايدة اجتماعياً، لأنها تضرب خصوصاً المناطق والمجموعات السكانية المحرومة. ومن تلك الزاوية، فإنّ الجامعة، التي يفترض بها التخفيف من حدّة التفاوت الاجتماعي والمناطقي، راحت تنتج هذا التفاوت، بل تزيد من حدّته. لقد ضُرب مبدأ «الترقي وفق الجدارة» بالصميم، المأخوذ من مفاهيم البرجوازية الحديثة، والذي تأسس عليه المجتمع التونسي منذ الاستقلال.

انفراط العقد الاجتماعي

قام تأسيس الدولة والمجتمع الجديدان بالضد من الممارسات البدائية المتخلّفة السائدة في مجتمع بطريركي، وبالضدّ أيضاً من القواعد الإقطاعية السائدة في مجتمع تقليدي، والقائمة على منطق إعادة إنتاج النخب الاجتماعية، حيث تتحدّد التراتبية والوجاهة الاجتماعية، بالولادة، ونادراً بالجدارة. غير أنّ النخب الجديدة للدولة، المتحدّرة بغالبيتها الساحقة من أوساط شعبية حقّقت ارتقاءً اجتماعياً بفضل الشهادات التي حصّلتها في المدارس والجامعات الحديثة، كانت بالضرورة ستضع معايير جديدة للهرمية، وآلية جديدة للترقي الاجتماعي، قائمة على الجدارة المرتبطة بالحصول على شهادات مدرسية وجامعية.

يفترض بحامل شهادة جامعية، بغض النظر عن جذوره الاجتماعية أو الجهوية، أن يصبح عضواً في الفئة المهنية ـ الاجتماعية، والإفادة من الامتيازات التي توفرها المناصب العليا. سار هذا النموذج بشكل صحيح طالما استطاع الاقتصاد التونسي خلق عدد من الوظائف العليا من جهة، وطالما تمكّن النظام التعليمي الانتقائي من المحافظة على النُدرة النسبية للشهادات، وبالتالي المحافظة على قيمتها الاجتماعية. لكنّ إغراق الجامعة، مُضافاً إليه قطع صلتها بنموذج التنمية المعتمَد منذ حقبة «برنامج الإصلاح الهيكلي»، أدّيا إلى نهاية الجامعة بطريقة غير مسبوقة ومقلقة، وعقابية بالنسبة للجماعات المحرومة: البطالة المكثفة في أوساط حمَلَة الشهادات العليا!

وتعني هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أن الرصيد الثقافي (الشهادة الجامعية)، طالما لم يعد كافياً للحصول على الوظيفة المشتهاة، فيصبح الوصول إليها معتمداً بالضرورة على الرصيد الاجتماعي لعائلة المتخرّج الجامعي (والعلاقات التي تمتلكها). كما يصبح مفهوماً أنّ هذا المنطق الجديد، المعزّز لوضعية «الورثة الاجتماعيين»، يعيد إحياء آليات اجتماعية على حساب الفئات الأكثر حرماناً اجتماعياً. وفي ذلك انفراط للعقد الاجتماعي الذي أرسى لحمة التونسيين، وخلط بين الفئات الاجتماعية منذ الاستقلال.

أما وقد وصل عدد العاطلين عن العمل من متخرجي الجامعات اليوم إلى مستوى قياسي يقارب الـ 230 ألفاً، فمن الضروري أن نستعد منذ الآن لإصلاح الجامعة التونسية، وأن نتعاطى مع هذه المؤسسة على اعتبار أنها تقع في القلب من نموذج التنمية والعقد الاجتماعي. أولئك الذين حاولوا «إصلاح» الجامعة مع تجاهُل ارتباطها العضوي بالتنمية، وبالدور الرئيسي الذي تؤدّيه في ميكانيزمات إعادة الانتاج الاجتماعي، أو الترقي الاجتماعي، يلعبون بالنار. وقد فهموا في النهاية، على حسابهم، أنه لا يمكن تدمير الجامعة أو التسلي بإفسادها، والإفلات من العقاب...

بكّار غَريب

عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في جامعة جندوبة

(ينشر بالاتفاق مع مجلة le maghreb magazine ـ العدد 19)

من سيلعب شوط كسر التعادل في المغرب؟

في أيلول/ سبتمبر 2012 انتُخب عبد الحميد شباط أمينا عاما لحزب الاستقلال المشارك في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية. ومنذ ذلك التاريخ والسيد شباط يصرح كل أربع وعشرين ساعة بضرورة إجراء إصلاحات وتغييرات. وقد وصف الاختلالات التي تعاني منها الحكومة، فإذا بها عدم التجانس، والتسديدات الخاطئة، والفشل في تدبير الأزمة الاقتصادية، واستفراد رئيس الوزراء بالقرار (لحزب شباط 60 مقعدا في البرلمان ولحزب رئيس الحكومة 107).

كل كرة يرسلها شباط يرد عليها رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران، لكن نتيجة المقابلة ثابتة. بعدها بدأ السيد شباط يهدد بالانسحاب من الإئتلاف، ثم صعّد، فأعلن الانسحاب في 11–05–2013. وبعد نصف ساعة تلقى شباط شوطة ساحقة: اتصل به الملك محمد السادس من فرنسا، وطلب منه الاستمرار في الحكومة حفاظا على «المصلحة العليا للبلاد». توقف تبادل الضربات فوق الحزام إلى حين عودة جلالة الملك لأرض الوطن ليحكُم في الخلاف بين مكونات الإئتلاف الحكومي.

توقف اللعب أسبوعين ولم يرجع الملك. فتجددت المهاترات، وقد تحملتُها بفضل متابعة أخبار مهرجان كان ومشاهدة مباريات دوري رولان غاروس في آن. ماذا يقول المتهاترون؟

إذا سقطت الحكومة فهي برلمانية، وإذا استمرت فهي ملكية. في رده يتمسك رئيس الحكومة «بالثقة الملكية» وليس الشعبية. رد عليه شباط بكرة مبلولة من كثرة استخدامها: «الملك ملك الجميع». وهكذا دفع الجميع بالنار إلى البلاط.

يمتلك بنكيران وشباط مهارات خطابية شعبوية كبيرة. لذا فإن كل تصريح لهما ينتشر بسرعة. يُكثران من التشبيهات واللغة الموحية ويسخران بمرارة يصعب على معدي برامج الكوميديا الرمضانية مجاراتها.

حين يتراجع غبار التصريحات، تظهر بعض الحقائق: لم يقدم وزراء الاستقلال الأربعة استقالاتهم لرئيس الوزراء. بل يباشرون عملهم بشكل عادي. حينها فهم الجميع أن زعيم حزب الاستقلال انسحب شفويا وهو يُغني للحكومة «اخاصمك آه، أسيبك لا».

الملك في فرنسا وزعماء الأحزاب ينتظرون ليقوم بشوط كسر التعادل بينهم. دستوريا المغرب بلا حكومة ولا مشاكل. يردد الناس «البوليس وحدهم يعملون في هذا البلد». في الشبكة العنكبوتية تنتشر الإشاعات بسرعة، وما أن يُصدر المعنيون تكذيبا لها حتى تنتشر إشاعة أخرى، وهذا يسلي الشعب ويوهمه أنه مُطّلع على ما يجري في البلد. الإشاعة ميزان حرارة لقياس ردود الأفعال بهدف استباقها...

هذا أول اختبار حقيقي لدستور 2011 «الديموقراطي». وكان المتوقع تسليم المضرب للشعب ليلعب شوط كسر التعادل في انتخابات سابقة لأوانها. فبنكيران يريد تنظيم انتخابات جماعية وعد الملك بإجرائها في 2012. لو أجريت في 2014 يُحتمل أن يكتسحها الإسلاميون.

هل سيتحقق هذا أم لا؟

لا أحد يريد المغامرة، والجميع يريدون «الضمانات» قبل اللعب. لذا فالمقابلة السياسية في المغرب استعراضية. لا يثق المتهاترون في صناديق الاقتراع، لذا يريدون حل المشكل «فيما بينهم». يريدون اختراع الطاحونة من جديد. «بكولسون» ليمددوا لأنفسهم على الكراسي الدسمة. وهم يتوحدون ميكانيكيا ضد كل لاعب يهدد بكسر التعادل.

ما سبب العراك إذاً؟

تتعارك الأحزاب والنخب المستفيدة ليس من أجل التغيير، بل من أجل تكبير حصتها من الكعكة. يُزايد السيد شباط ليحصل على تعديل حكومي ليصير وزيرا، وليكافئ أولئك الذين أوصلوه لقيادة الحزب بمناصب وزارية... ويريد من الملك أن يوفر له التغطية للتراجع عن الشبكة.

فجأة تقدمت اخبار جيسي جي، وهي تغني بـ«الكيلوت» في قلب الرباط مساء السبت 25 أيار/ مايو. ويوم الثلاثاء 28 منه، صرحت جيسي جي للإذاعة البريطانية أنها التقت الملك بعد حفلها. هكذا وجد شباط نفسه مهزوما بشوط أبيض.

الملك في الرباط؟ هذا إرسال ساحق آخر.

من حق الملك أن يسترخ قليلا. لو كنتُ مكانه لفعلتُ مثله. وجوه الفنانين أوسم من السياسيين. قيل مرارا أن محمد السادس لا يحب منصبه. لا يطيق الاجتماعات. يواجه احتياجات ضخمة لما سماه عبد الله العروي في يومياته، («خواطر الصباح، حجرة في العنق»)، «شح الطبيعة وتخاذل البشر».

ما عاد الناس يشبعون. تسهل ملاحظة سوء التغذية على الوجوه التي تميل للزرقة. ومع ذلك فالزعماء يتصارعون على الكراسي، ولولا الخوف من الملك لأكل بعضهم بعضا. يعرف الشعب المغربي هذا، لذا لم يطالب أحد بخلع الملك. الشعب يؤمن بالنزعة التسوياتية.

هذا ما خلص له عبد الله ساعف بعد أن شارك في صياغة الدستور الجديد. وقد فسر ذلك بنمط تفكير المغاربة الذين يكثرون الوساطات لمنع حصول الاصطدام.

تحدث ساعف بالمفاهيم، وعلّقتُ على كلامه بقصة: الحماة ضرورية لاستمرار الزواج في كثير من الأسر المغربية. فحين يقع خلاف بين الزوجين، تحضر الحماة وتأخذ ابنتها لأسبوع أو شهر، وحين تهدأ الأجواء ترجعها لبيتنها. وهكذا يتم تمديد عمر الزواج.

في مواقع التواصل الاجتماعي، يُشبَّه سلوك شباط بالزوجة التي تهجر زوجها وتطلب الطلاق إن لم تحصل على سوار ذهبي. تتدخل الحماة لعرض تسوية، يوافق فيها الزوج على شراء السوار في السنوات القادمة، وتعود الزوجة للبيت. حاليا يحاكم ابن شباط بتهمة تعاطي الكوكايين. يتساءل المعلقون: كيف لمن لم يسيّر أسرته أن يسير حزبا ووزارة؟

ما ينطبق على الأسرة ينطبق على الدولة. وإذا كان الزواج يخضع لقانون القبيلة حتى في المدن الكبرى، فلماذا تنجو الحكومة من القاعدة نفسها؟

وظيفة الملك ايجاد التسويات. وقد كان هذا سبب وصول الأسرة العلوية للحكم في المغرب. يحكي التاريخ الرسمي في المقرر التعليمي أن قبائل متنازعة شرق المغرب (منطقة تافيلالت) اتفقت على استقدام شريف من مكة ليحكّم بينها. وهكذا جاء الحسن الداخل حفيد محمد النفس الزكية إلى المغرب في 1277 ميلادية. ومنذ ذلك التاريخ، توقف نزاع تلك القبائل بفضل حفاظ الملك على وضع التعادل بين الفرقاء... في انتظار أن ينضج الشعب ليلعب بنفسه شوط كسر التعادل.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

من حفل المغنّية جيسي جي في الرباط (من الانترنت)

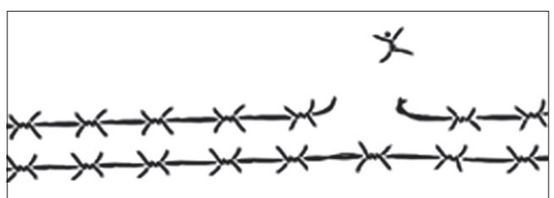

ما الخامس من حزيران؟

ليس نكسة، حتى لو اضفنا «أل» التعريف تعظيماً. بل هو ضربة في الرأس، أكملت النكبة، وشكلت منعطفاً في المسار اللاحق لمجمل المنطقة، ما زلنا الى اليوم نعيش في ظل آثاره. توفي عبد الناصر كمداً، بعدما اكتشف النخران القاتل في البنيان الذي أراد به ليس فحسب مقاتلة إسرائيل، بل تحقيق أماني الأمة في التنمية المزدهرة والعدالة الاجتماعية. واكتشف أن كل كاريزما الأرض لا تحمي مطاراً مكشوفاً نتيجة الإهمال أو الخيانة. وأن الأمر يتطلب أكثر من حماسة الجنود/ أبناء الفلاحين الذين كان قد قام بإصلاح زراعي من أجلهم، وأرسل أبناءهم وبناتهم إلى المدارس. خرج عبد الناصر باكياً على الناس، وبكل احترام لهم ولنفسه، اعترف بالهزيمة، وبمسؤوليته. واستقال. فأعاد طوفان بشري تكليفه. راح يسعى ويقاتل في حرب الاستنزاف. ثم جاء «أيلول الأسود» ليتوج المشهد. فرحل الرجل بعد يوم واحد (والأدق بعد بضع ساعات) من جمعه أبو عمار والملك حسين في «مصالحة» مُرّة، إثر ذلك التقاتل الدموي. كان زمنه قد سبقه الى الرحيل.

لا تخطئ القناعة الشعبية حين تصر على اعتبار عبد الناصر مات اغتيالاً، تسميماً أو ما شابه، بغض النظر عن صحة الواقعة، فهذا ليس مهماً في السياق. ولا يجهل الناس أن النظام الذي بناه كان منطوياً على آفات، وعلى كثير من القصور، وكان فيه قدر عال من الاستبداد. إنما يتمسك الناس بالنوايا التي عبَّر عنها الرجل، وهي كانت وما تزال تصوغ نسغ أحلامهم، تلك المدفونة في أعماقهم، كبذرة حية... برغم حرب التشويهات ضدها: التيئيس، والسخرية، والتسخيف من جهة، والإفقار، مزيد من الإفقار، ومن القمع العاري، ومن السحق بكل أشكاله، من جهة أخرى. وتفاهة أكثر وخرافات، ونزوعات تفكيكية. بؤس عظيم، من المدهش أنه لم يُكَفِّر تماماً وبلا رجعة، الجميع. لم يكفرهم، إذ ظل الناس يأملون من كل ظاهرة تحمل بعض سمات ذلك الحلم.

ولأن مجتمعاتنا انتُهكت، فهي، وبينما تثور أو تقاوم، فإنما تفعل حاملة أيضاً بصمات هذا الانتهاك. ولكن، وعلى ذلك وبالرغم منه، يبقى قائماً الأمر الأساس: أين يقف واحدنا؟

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

180 مليار دولار هي قيمة المبالغ التي «تم تهريبها إلى خارج العراق في السنوات الماضية» في إطار عمليات تبييض أموال، بحسب الأمين العام لمجلس الوزراء. في المقابل، 5 في المئة فقط من التحويلات من العراق إلى الخارج تتمّ بحسب الطرق القانونية.

نتائج الانتخابات المحلية في العراق: سمك.. لبن.. تمر هندي

«السمك، واللبن، والتمر هندي» لا يفترض بهم الالتقاء، لذا فالتعبير العراقي يُستخدم للإشارة الى الفوضى، أو ما يسميه اللبنانيون «خبيصة بلبن»! فعلى الرغم من الهيمنة الواضحة لكتلة دولة القانون التي يترأسها نوري المالكي على الأصوات في معظم محافظات الوسط والجنوب العراقي، إلى جانب المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، وحصولها على عدد أصوات معقول في محافظات المنطقة الغربية من العراق، إلا أن التحالفات التي ستولد عن مخاض المفاوضات الجارية لتشكيل الحكومات المحلية، تشي بأن ثمة نوايا للتقارب الفعلي بين قائمة المجلس الأعلى الإسلامي (ائتلاف المواطن) و«كتلة الأحرار» التابعة للتيار الصدري. والكتلتان حلتا بالمراتب الثانية والثالثة بالتناوب في معظم تلك المحافظات، وهما تسعيان إلى تشكيل الحكومات المحلية بينهما على حساب دولة القانون. بل إن مفاوضات سرية وعلنية تجري بين التنظيمين ومع كتل سنية لتشكيل تحالفات عريضة تفرض هيمنتها على الحكومات المحلية في عدد من المحافظات.

لكن هذه الجبهة السنية ـ الشيعية، قادت بالمقابل إلى تحركات محمومة قامت بها «كتلة دولة القانون» من أجل تشكيل جبهة شيعية ـ سنية بمواجهة الجبهة الأولى، متكونة من دولة القانون وجبهة الحوار الوطني التي يقودها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، وانضم إليهما فيما بعد جمال الكربولي الذي حصلت كتلته على عدد بسيط من الاصوات، خاصة في محافظتي الموصل وصلاح الدين.

هذه المواجهة بين الجبهتين ستؤدي إما إلى التفرد في تشكيل الحكومات المحلية في المحافظات وفقاً لعدد المقاعد الناتج عن التحالفات الجديدة، وأما أنها ستفرض العودة مجدداً إلى المربع الأول وبالتالي إعادة تشكيل التحالفات القديمة، الشيعية ـ الشيعية والسنية ـ السنية، وفقاً لمفرزات التصويت وعدد المقاعد في المحافظات.

وفي كلتا الحالتين، فإن خارطة التحالفات التي يجري رسمها الآن لن تأتي سوى بالمزيد من خراب الخدمات في المحافظات، لاسيما وأن هذه التحالفات غالباً ما تكون في باطنها هشّة، الأمر الذي يجعل التصويت على المخططات الاستراتيجية للنهوض بواقع المحافظات خاضع لمصالح هذه الكتلة أو تلك، وقد يكون البرلمان الحالي الذي ركن مشاريع القوانين المهمة على الرفوف خير مثال على ذلك، ما يجعل الأزمات تتنامى أكثر فأكثر.

ومن المرجّح أن تمتد خارطة الائتلافات التي انبلجت عن نتائج انتخابات مجالس المحافظات، إلى الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في عام 2014، ما يعني بقاء المياه السياسية الراكدة دون حراك يذكر.

البقاء للازمات

لم يكفِ غطاء انتخابات مجالس المحافظات المحلية (البلدية)، التي جرت في العشرين من نيسان / أبريل الماضي، لستر جسد شرعية تلك المجالس بشكل كامل. كان العراقيون قد فقدوا حماستهم للمشاركة في الانتخابات بشكل واضح، ولم يتوافدوا على مراكز الاقتراع كما فعلوا في الانتخابات الثلاثة الماضية. هذا الامتناع شكّل علامة على الإحباط الذي أصاب العراقيين جرّاء التقاعس الحكومي عن الإيفاء بوعود ما قبل الانتخابات، وخاصة ما يتعلق منها بملفي الأمن والخدمات، ومعالجة البطالة، حيث أصبح من المألوف أن تتصدر الأحزاب السياسية ذاتها المشهد السياسي بعيد كلّ انتخابات في ظلّ غياب بدائل عنها.

وكانت الانتخابات المحلية قد جرت في 12 محافظة عراقية، فيما بقيت محافظات إقليم كردستان غير منتظمة الموعد في انتخاباتها، وغابت الانتخابات عن محافظتي الانبار ونينوى بسبب الأوضاع الأمنية فيهما واندلاع الاحتجاجات التي يبدو أن سخونة الصيف تتواطأ مع مماطلة الحكومة لإنهائها.

الجوامع والحسينيات تنادي للمشاركة

شارك 265 كياناً سياسياً في الانتخابات، فيما ذهب 51 بالمئة من العراقيين الذين يحقّ لهم التصويت وهم ثلاثة عشر مليونا وثمانمائة الف إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وفقاً لإحصاءات حكومية. إلا أن شبكتي تموز وشمس لمراقبة الانتخابات أعلنتا أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 46 بالمئة فقط، وسجّلت بغداد أقلّ نسبة تصويت حيث بلغ عدد المصوتين 30 بالمئة. ومن خلال النسبة المتدنية للتصويت، قام العراقيون بتوجيه صفعة ديمقراطية للأحزاب السياسية. وكان هذا الامتناع يحصل فيما الجوامع والحسينيات تنادي من خلال مكبرات الصوت بالحث على الذهاب إلى المشاركة في الانتخابات. هنا تتسابق الاحتمالات: هل ملَّ العراقيون سياسييهم؟ هل ملّوا الفتاوى المعلّبة بجواز أو بحرمة التصويت؟ هل أيقنوا أخيراً أن الحكومات المحليّة في المحافظات (التي بلغ أشد إنفاق لديها نسبة الـ88 بالمئة فيما لم تبلغ نسبة انجاز المشاريع 35 بالمئة) لا تسعى إلى تحويل مدنهم إلى مدن عصرية، تتوفر فيها ابسط متطلبات العيش الكريم؟ هل بات يقيناً لدى العراقيين أن ساستهم لا يبحثون عن أرض لتجذير الديمقراطية، بل هم ينبشونها بحثاً عن «لُقى» الفساد؟

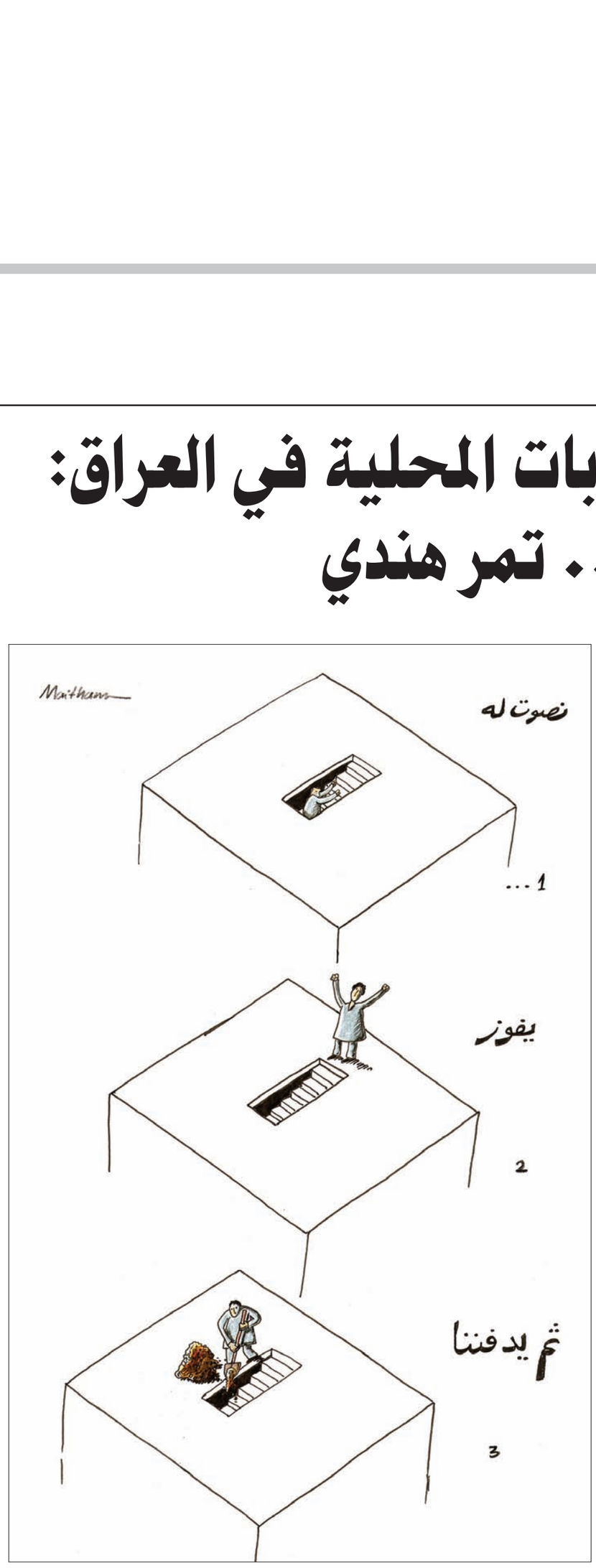

ميثم الراضي ـ العراق

والبقاء... للأجمل

أصبحت النساء المرشحات لانتخابات مجالس المحافظات مثاراً للتندر والإعجاب من قبل الشباب، وكانت إحدى المرشحات عن محافظة بغداد، وهي صباح التميمي، مثاراً للجدل بين المرشحات الأخريات، إذ حصلت على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) خلافات بين شبّان على مستوى حسنها وجمالها، فيما الصور التي التقطت بجانب بوستراتها الدعائية كانت الشغل الشاغل لأغلب المراهقين. التميمي التي تبدو شفاهها منتفخة، وعيونها واسعة، حصلت على أصوات كافية لدخولها مجلس محافظة بغداد من دون الاعتماد على نظام «الكوتا» الذي يمنح 25 في المئة من مقاعد مجالس المحافظات للنساء. لكنها ليست وحدها من حصلت على مقعد من دون «كوتا»، فقد حصلت اثنتان من المرشحات الأخريات على أصوات كافية، الأمر الذي من المتوقّع أن يزيد من حظوظ المرأة في الانتخابات البرلمانية القادمة، لاسيما وأن إحصائيات محلية تشير إلى أن نسبة الغيابات في البرلمان من قبل النساء هي أقل بكثير من نسبة الرجال، فضلاً عن فارق النسبة في تورط البرلمانيات بقضايا فساد بمقابل ارتفاع قضايا الفساد بالنسبة للبرلمانيين الرجال! وفي الانتخابات التي تنافس فيها 50 ائتلافاً سياسياً، وكان عدد المرشحين 8302 مرشحاً، بينهم 2205 من النساء، يشكلن ما نسبته 26 في المئة من اجمالي المرشحين. لكن المرشحات لم يدخلن في قوائم نسوية، معللات ذلك بعدم انكفاء النظرة الذكورية لدى المجتمع العراقي، ما يجعل فوزهن في الانتخابات أمراً مستحيلاً.

كوميديا ديمقراطية

ترافق مع فتح أبواب التصويت فتح باب الفكاهة والامتعاض لدى الشباب العراقي. ثمّة من ذهب من أجل الانتقام للزحام، وثمة من ذهب لأجل الاحتجاج على البطالة، وآخرون ذهبوا من أجل انقطاع الكهرباء، فيما كانت الأغلبية ليسوا براضين عن واقعهم الذي زجَّهم بهِ السياسيون وأحزابهم، إلا أن كل هذه الأصوات لم تجمعها تظاهرة أو احتجاج صامت. كان الاحتجاج يجري على ورق الانتخابات نفسه، بالأقلام التي كان المُرشح يرتجف قلبه تحتها للصعود إلى كراسي مجالس المحافظات.

كتب أحد الشباب الغاضبين على ورقة الانتخابات بعد أن شطب بـ«أكس» غاضب وكبير على جميع المرشحين «أرشّح برشلونة» في إشارة إلى النادي الإسباني الشهير، فيما كتب آخر «أرشّح أبو مرتي» (والد زوجتي)، وكتب شاب، ونشر صورة ورقته الانتخابية متباهياً «ما أعرفكم»، أما أكثرهم غضباً فذاك الذي كتب – بعد أن سوَّد على كل أسم– «أمشوا ساقطين».

هؤلاء وآخرون كثر، انتشرت صور أوراقهم الانتخابية على صفحات التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة. كان هؤلاء الشباب عزاء للذين امتنعوا عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع، حقّقوا ثأراً (ديمقراطياً) للصامتين والمنزوين واليائسين.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

مواقع

شريكة/صديقة

TADWEEN PUBLISHING

«تدوين»: دار نشر بديلة تتحدّى الاحتكار المعرفي

«تدوين» هو المولود الأحدث في عائلة «معهد الدراسات العربية»، والشقيق الأصغر للمجلة الالكترونية «جدلية»، و «مجلة الدراسات العربية»، ومؤسسة إنتاج الأفلام الوثائقية «كولتنغ بوينت» (Quilting Point)، و«منتدى الشؤون العربية والاسلامية» (الذراع البحثية لـ«معهد الدراسات العربية»). عائلة بحثيّة ـ إعلامية ـ فكرية، تديرها مجموعة من الشباب العرب بشكل أساسي، إلى جانب باحثين وكتّاب أجانب، يتّخذ بعضهم من واشنطن مقراً لهم، ويأخذون على عاتقهم تقديم رؤية «بديلة» عن السائد للقضايا العربية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية، تخاطب فيها بشكلٍ أكاديمي الرأي العام الأجنبي والعربي، وخصوصاً طلاب الجامعات، بعيداً عن الإسقاطات والأحكام المسبقة والنظرة الغربية. فإحدى الغايات الأساسية من انشاء «تدوين»، هي التمكّن من الوصول إلى قاعات الجامعات، وتوفير ما يمكن أن يُدرَّس في الصروح الأكاديمية، لأهمية التكوين الجاري في ميدان هو ساحة صراع معلوم.

«تدوين» دار نشر يُفترض أن تصدر منتوجها باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، لكن النشر لا يزال مقتصراً على الانكليزية حتى اليوم. ويسعى المشروع، بحسب مؤسسيه (منهم بسام حداد وسنان أنطون ونادر أتاسي وتوماس ساليفان)، إلى إرساء «تقليد جديد في النشر يكسر الحواجز التقليدية والمعرفية»، ويُعنى بالعالم العربي (مشرقه ومغربه) ومحيطه. ولمصطلح «دار نشر بديل» أهمية مركزية بالنسبة للقيّمين عليه، إذ إنه يتّسم بأربعة أركان: ـ تحدّي احتكار وهيمنة دور النشر الكبيرة لتوسيع آفاق ما يستحق النشر. ـ تقديم ما يتواصل ويتفاعل معه القارئ، بالاستفادة من أفضل ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية من ناحية، ونصوص معرفية وأدبية منتقاة بعناية من ناحية ثانية. ـ التركيز على المنشورات التي تصل إلى قاعات الدراسة. ـ المساهمة في إنتاج معرفي جديد عن «الشرق الأوسط»، شكلاً ومضموناً.

يتعهّد القيّمون على «تدوين»، بالسعي إلى «استقطاب الأصوات والأفكار المهمّشة والطاقات الشابّة، وبتوفير مساحة للفكر النقدي الخلّاق وللنصوص الأدبية الشابة، بالإضافة إلى الكتب الورقية والإلكترونية المكتوبة باللغة العربية». ولا تغيب الترجمة من وإلى اللغة العربية عن هموم فريق عمل دار النشر، وهو ما سيحصل من خلال اللجوء إلى آراء فريق عالمي من الكتاب والأكاديميين من كافة أنحاء العالم.

ورغم صِغر سنّ «تدوين»، فإنّ إصداراته ومنشوراته من كتب ودراسات ومقالات تبدو مطابقة للأهداف الموضوعة له. صدر عن الدار 3 كتب حتى اليوم، جميعها بالانكليزية: «الانتخابات البرلمانية المصرية: دليل نقدي لتغيير الساحة السياسية» (إشراف هشام سلام)، و«التأمّل بالانتفاضات العربية» (إشراف عادل اسكندر وبسام حداد)، فضلاً عن «فجر الانتفاضات العربية، نهاية نظام قديم؟» (إشراف بسام حداد وروزي بشير وروجر أوين).

أما المقالات والأبحاث والدراسات الخاصة بموقع تدوين الالكتروني (وهو لائق جداً)، فهي تبدو مميّزة، كمّاً ونوعاً، ومنها: «إعادة تصوُّر التعليم في مصر»، و «كيف تشوّه سياسة القبول في الجامعات بعض المجتمعات العربية»، «الحرية الأكاديمية والشرق الأوسط»، و«العنف الانساني، من حنة أرندت إلى غزّة»، و«نضال الطلاب السوريين من أجل التعليم»...

http://tadweenpublishing.com/

فكرة

سدّ النهضة وخلاص مرسي

في البداية، تعاطى مرسي ـ عن جهل أو عن سوء نية ـ بخفّة مع مشروع «سدّ النهضة» الذي تستعدّ إثيوبيا لبنائه منذ عام 2011، بغية استخدام مياه النيل الأزرق في إنتاج الطاقة.

ثمّ اختلف تعاطي الرئيس... تناقلت وسائل الإعلام مواعيد بدء العمل بالسدّ، فراحت الجماهير المصرية تتظاهر أمام السفارة الاثيوبية في القاهرة، منادية بطرد السفير، وصولاً إلى المطالبة بشنّ الحرب على هذه الدولة فيما لو واصلت السير قدُماً بمشروعها! عندها، ظهرت مصطلحات «الوضع الطارئ»، واللاءات المتكرّرة (لن نسمح، لن نقبل...) تتردّد على لسان الرئيس وفريق عمله، إلى أن وصل الأمر حدّ تشكيل خلية أزمة تضمّ قادة الأجهزة الأمنية والوزراء المعنيين، بل قادة أحزاب المعارضة، لدرء خطر «المجاعة المائية» التي تفيد بعض التقارير بأن السدّ يهدّد بحصولها لمصر. أين كنتم يا سادة؟ وهل هناك خطر فعلي، ولماذا إذاً أكدت وزارة الخارجية في الخرطوم قبل أيام أنّ السدّ لا يشكل خطراً على السودان، ولماذا لا يتم اللجوء الى الهيئات الدولية ولا سيما أن تلك منازعات تنظمها اتفاقيات وقوانين...

ولأشهر، كانت المعارضة المصرية قد اتهمت مرسي بمباركة مشروع السد البالغة تكلفته 4.7 مليارات دولار، بدليل أن مصر شاركت مع السودان منذ عام في اللجنة الدولية للسدّ. أما آخر كلام «علمي» صدر حول الموضوع، فقد جاء في تقرير لخبراء من مصر والسودان واثيوبيا يوم السبت في الأول من حزيران/يونيو الجاري، وخلص إلى أنّ «الدراسات المقدمة من الجانب الإثيوبي لا توضح التحديد الكمي لأي من الفوائد أو الآثار السلبية للسد»، مع توصية بـ«إجراء مزيد من الدراسات للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأمان السدود والموارد المائية فضلاً عن النواحي البيئية». وهو استدراك متأخر بعض الشيء، لكون تحويل مياه النهر بدأ بالفعل!!

ليس الموضوع هنا المسّ بحصّة مصر من مياه نهر النيل والبالغة 55.5 مليار متر مكعب سنوياً. بل هو في تلك التعبئة الجماهيرية المفاجئة، التي تخفي بالكاد أغراضها السياسية، علاوة على توسل لغة لا اسم لها سوى العنصرية، كالسخرية من أنّ «بلد الهياكل العظمية» (المقصود اثيوبيا حيث الناس جياع) يريد سرقة مياه نهرنا العظيم. بينما النيل ليس مُلك المصريين والسودانيين وحدهما، وهما دولتا المصبّ، لأن هناك تسع دول أخرى جميعها تشكل حوض النيل، وتحتاج مياه النهر في التنمية والطاقة والزراعة.

ثمة ما يوحي بأن تعاطي الرئيس مرسي مع «مشروع سدّ النهضة» موظف للالتفاف على المعارضة الشعبية، حيث نجحت حركة «تمرد» في جمع ما يقرب من ثمانية مليون توقيع لدعوته للاستقالة. فهل تقرع طبول حرب لفظية ضد أثيوبيا لحرف الأنظار عما يجري في مصر نفسها؟ هل يصبح السد هدية على طبق من فضة، بينما في الواقع لا مفاجأة والأمر معروف وموافق عليه...

أرنست خوري

موريتانيا: دور محتمل للمهمشين!

موقف حدث في حي ككل الأحياء، ضمن مدينة ككل المدن الصومالية الواقعة في أي من أقاليم البلاد الخمسة، القديمة أو المستحدثة: يحكى أنه في يوم من الأيام، طرق باب أحد البيوت رجلٌ متديّنٌ، ففتحت له صاحبة البيت الباب حاسرة الرأس، فارتبك الرجل وعاتبها أنه ما هكذا تخرج المرأة المسلمة لتردّ على غريب بالباب، فردّت عليه قائلة: ألستُ في «عرفكم» أقل مقاما من أن تكون لي عورة في الدين؟! لا شكّ في أنّ الرجل صُدِم لحظتها بعد أن انكشف له مقدار النفاق الذي يحمله مجتمع كامل، يدّعي أنه متمسّك بدين يدعو إلى المساواة. وهكذا طارت الحكاية آلاف الأميال من فم ذلك المتديّن، لتستقر على كل لسان. فإلى ماذا تنتمي تلك المرأة التي رمت في وجه الرجل بملامتها تلك؟؟

العرف القبلي قبل كل شيء

الموضوع شديد الحساسية في مجتمع ما زال العرف القبلي مقدّما على كل شرعة أو قانون، ما يجعل نسبة كبيرة من الكتّاب والمثقفين الصوماليين تتجنب الحديث عنه بصورة جدية، تعبّر عن التزام بدعم قضية بهذا الحجم في رسوخها الممتد لعدة قرون. تلك القضية التي إن وُجد لها حل عادل، فإنها قد تؤدي إلى تغييرات مهمة، على مستويات تتجاوز الاجتماعي إلى الاقتصادي والسياسي، خاصة وأن الممارسة السياسية قائمة في كل مناطق البلد على المحاصصة القبلية. وهذه من الهشاشة بحيث تفترض إبقاء مئات الآلاف من الناس خارج نطاق السياسي، سوى بالقدر الذي يحقق حشد الأصوات، أو ضمان الهدوء اللازم لمواجهة الخصوم «ذوي المكانة والشأن»!

فئة «غبويي» المضطهدة

فمن هم أولئك البشر المعرّضون لامتهان وظلم دائمان، وما سرّ كل ما يمرون به من إساءات واستضعاف، بينما قلّما وجه وجهاء ومثقفي ومتديني الفئات الأخرى الدعوة لإنصافهم. أنهم فئة الـ«غبويي / Gabooye»، وهم يعتبرون في مجملهم سادس أكبر تجمع قبلي صومالي، ويتألفون من أربع قبائل، منها قبيلة «مديبان / Madhibaan» وهم الأكثر عدداً وانتشاراً. ومع عدم وجود أرقام دقيقة لإحصائهم، فإن وجودهم البشري الملموس في معظم المناطق والمدن الصومالية يشير إلى أنهم بضع مئات من الآلاف. وهناك قبيلة «تُمال / Tumaal» والمقدر عديد أبنائها بثلاثين ألفا تقريبا، والمعنى الحرفي لاسمهم هو «الدقّاق»، لامتهانهم الحرف العدنية، كصناعة الأسلحة التقليدية والأواني. وأما قبيلة «موسى دريو / Muuse Dhariyo» ذات الأصل العربي، والتي تعرّضت للاستضعاف والامتهان، وقبيلة «يبر / Yibir» التي تقول المرويات بأصولهم اليهودية القديمة، فعلى الرغم من اتحادهم القسري في طبقة، وما أدى إليه ذلك من تصاهرهم الداخلي، فإنه لا يوحّدهم سوى القهر الذي يتعرّضون له. وهم أصحاب الحرف الأقدم في البلاد، والمسخّرون للقيام بالأعمال التي يأنف منها البدوي الصومالي، كدباغة الجلود وصناعة الأحذية والحلاقة والعرافة والتنجيم. وهم على ذلك يعود تاريخ معظمهم على أرضها إلى ما قبل مرويات وأساطير نشأة معظم القبائل الأخرى في بلاد الصومال. وأما سبب مهانتهم الفعلية فمردود الى حكايات هزيلة تجعل من يسمعها للمرّة الأولى يسأل نفسه: «إن كان رجلٌ ما أو أفراد أسرته قد ارتكبوا خطيئة أو خطأً في زمن سابق لنا بقرون طويلة، فأيُّ عقل أو ضمير يقبل بإهانة أو عزل وتهميش أحفاد أحفاد أحفادهم بعد كل تلك الدهور؟!».

رب ضارة نافعة؟

ليس خافياً على المتتبعين للشأن الاجتماعي الصومالي، أن جريمة الإهانة اليومية المرتكبة في حق أولئك الناس من الفداحة بحيث تسببت في إيثارهم العزلة ضمن أحيائهم. وقد نشأ عن ذلك عزوفهم عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية التقليدية والمربحة، كما أدّى إلى ارتفاع وتيرة تسرّب أطفالهم من العملية التعليمية، ليكون الشلل شبه التام هو ما يعانيه ذلك القطاع غير البسيط من المجتمع الصومالي، بصورة تجعل المستقبل الإجمالي للشعب الصومالي يرزح تحت عامل آخر مصطنع، يؤخر أي أمل له بنهوض متوازن وسليم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإنه من غير المنطقي كذلك أن تقوم فئات أخرى من المجتمع بالتصدي لشأن استعادتهم لمكانتهم الطبيعية كمواطنين كاملي الحقوق وبشر لهم من التقدير والمقام ما ليسوا بحاجة لخوض معارك يومية لانتزاعه من مجتمع عنيف يكبّله الجهل والتقاليد. لذا فإن مقاربة تلك المعضلة الاجتماعية تحتاج إلى فتح المجال لهم للتعبير عن مطالبهم، دون وصاية أو تسييس أو استغلال. و هو ما يدعو إليه الناشط «عدنان حرسي» في وثيقته ذات النقاط الخمس، والتي يحاول من خلال وضعها بين أيدي الجميع، أن يُفتح حوارٌ حول تلك الحلقة المفرغة التي يدور فيها كل جهد يُبذل باتجاه تصحيح الأوضاع، شأن تبدد كل صوتٍ يرتفع هنا أو هناك من قِبَل أبناء تلك الطبقة، يتناول معاناتها، والتي تحمل شأن بقية فئات الشعب بذور الخلاف المزمن الناتج عن اختلاف الانتماء الأبوي، والتفاوت في التقاليد والظروف السياسية للأقاليم الصومالية التي لا يخلو أياً منها منهم. ومن خلال ما يصفه الناشط «حرسي»، فإن الضرر قد وقع فعلًا. لكن المطلوب التعامل معه بشكل يوقف مفاعيل الممارسة اليومية للتفرقة والتحقير، واعتبار كل يوم جديد فرصة في تصحيح الوضع، من حيث إيقاف حالة استثناء تلك الفئة من المجتمع من الحصول على حقها في أن تُعامَل وفقًا للقيم الدينية والأخلاقية التي يتغنى بها المجتمع، محملاً مسؤولية كبيرة لعلماء الدين والأفراد من أصحاب الالتزام الديني، في الدعوة إلى ذلك وضرب المثل لبقية المجتمع في السبيل الصحيح للتطبيق.

إلّا أن «حرسي» لا يستثني أحدًا من المسؤولية، مطالبا أبناء الفئات المهمّشة بالعمل بجدية لتجاوز كل العوائق النفسية التي تراكمت خلال القرون الماضية، ليكونوا ناشطين «كلٌ» في البقعة التي ينتمي إليها، لتحقيق هدفين رئيسيين: أولهما سحب البساط من تحت كل من يستفيد من عزوفهم عن المساهمة في العمل الاجتماعي والعام، بصورة تملأ الفجوة الهائلة بين فاعليتهم وحجمهم السكاني، وثاني تلك الأهداف أن يتم قلب واقع التهميش في كل مكان، إلى عامل يساهم في حلحلة المشاكل والتوترات بين المناطق والأقاليم الصومالية المختلفة، كونهم منتشرين، ومنذ فترة طويلة، في كل بقعة من شبه الجزيرة الصومالية دون استثناء. وهكذا فقد يحولون وجودهم خارج التوازنات الصراعية الى ميزة لتجاوز الصراعات، وتهدئتها.

محمود عبدي

كاتب من الصومال somalifuture.wordpress.com

السفير العربي
6 حزيران 2013 ـ العدد 12497
Thursday June 6, 2013

قضية

290 موقعاً إخبارياً أردنياً حجبتها الحكومة بحجة غياب التراخيص، وذلك بموجب التعديل الأخير على قانون المطبوعات الذي أعطى المواقع الإخبارية مهلة الاستحصال على التراخيص حتى نهاية شهر أيار/مايو الماضي. حظر أدّى إلى دخول عدد من الصحافيين يوم الإثنين 3 حزيران/يونيو الجاري في اعتصام مفتوح أمام نقابة الصحافيين في عمّان.

«المجال العام» بين الدولة والإخوان في مصر

غرافيتي على جدار في القاهرة (من الانترنت)

في المرحلة الاولى من الثورة المصرية، حافظت الجموع على كل ما هو عام، من أبنية وشوارع وساحات، حرصت على سلامتها وحتى على نظافتها، لأن الناس شعروا وقتها بأن تلك المساحات «لم تعد ملك الحكومة» على حد التعبير الشعبي. فكل ما هو «عام» في المخيلة الشعبية يعود للدولة. وهي، الدولة، بالتعبير الشعبي أيضاً، «بتعاتهم ويعملوا فيها يللي همّ عايزينوا». وهناك دوماً إحالة لهؤلاء المجهولين/المعلومين المسيطرين. وقد نجحت منظومة السلطة في مصر، ولعقود طويلة، في قلب ثنائية الخاص والعام، ساعية إلى خصخصة كل المجالات ومصادرتها لصالحها. ومن هنا تأتي فكرة «المنحة»، و«العلاوة»، كصدقة أو زكاة من صاحب المال الخاص إلى الجمهور. ولا يمكن فهم الصراع بين الأمن والجموع على الميادين والمدينة، حيث على أحدهم طرد الآخر، إلا كتجسيد لمعركة التحكم بالمجال العام، التي اتخذت أحياناً من جانب الناس شكل معركة ضد استعمار أو قوة احتلال. وتجلى ذلك أيضاً في معارك «الدولة»، بجلالة قدرها، حول الغرافيتي، ومحاولتها منعه، وفي المقابل، استمات الثوار على رسمه حتى على جدران مؤسسات الدولة الكبرى مثل وزارة الدفاع.

اسقاط الشرعية والهيبة

لقد مارست الجموع هجوماً مضادًا في وجه الدولة وضد جهدها لإخضاع الشعب، من خلال، ليس فقط إسقاط شرعيتها في الحكم، بل والأهم، إسقاط هيبتها. وكما اطلقت الثورة العنان للرغبة في إعادة تشكيل المجال العام، كذلك جمحت لما يسمى «الحوار العقلاني الرشيد»، في محاولة للوصول الى الإجماع التوافقي وتأسيس ما هو مشترك، حيث تتشابك الاختلافات بأشكال سجالية ونقاشية عِوَضاً عن أن تكون صِدامية. وتجسد ذلك في الرغبة الدائمة في إقامة الحفلات في الأماكن العامة والساحات، أو النقاشات والتجمعات الشبابية في كل ما هو عام. وما زالت المقاهي، والساحات العامة، والاحزاب، وأجهزة الإعلام المختلفة تناقش بشكل دائم كيف سيتم تأسيس واقع جديد في مصر، وكيف يمكن خلق منظومة سلطة جديدة غير تسلطية واستبدادية، وما زال يجري تفحص عمليات إنتاج القرار وطبيعة علاقات الإنتاج وأنماطها... والفارق بين مناقشة تلك المواضيع قبل الثورة وبعدها هو أنها لم تعد مقتصرة على النخبة أو تجري في دوائر ضيقة خاصة بالمعارضة، ولكنها صارت عامة. وهي ما زالت تواجَه بشكل أمني وتضييقي من قبل السلطة متمثلة ببناها المختلفة، الدولتية والمجتمعية المعادية للثورة، أو التي تسعى إلى تركيز استقرار سلطتها وتأمين عدم المساس بها.

إلغاء المجال العام

قبل الثورة، لم يكن هناك «مجال عام». على مستويات بسيطة، كان هناك صراع دائم بين الأمن والشباب حول احتلال بعض المساحات للعب كرة القدم. وكان النقاش السياسي محظوراً في المقاهي، ولم تكن النوادي الاجتماعية أماكن مناسبة لمناقشة الشؤون العامة، بل صارت أدوات لترسيخ وضع طبقي في المجتمع، أو لتصعيد كوادر الاتحاد الاشتراكي ثم الحزب الوطني، والترقي البراغماتي، مثلما كان الحال مع مراكز الشباب في المناطق الشعبية. وكانت الصحف أبواقاً للنظام السياسي. وهكذا سيطرت السلطات المتتالية على مساحات المجال العام، وجُرّدَ المجتمع من بُعده السياسي. ولم تكن حالتا الاستثناء والطوارئ عرضيتين، بل مكوناً أصيلاً وممتداً في تشكيل الدولة المصرية الحديثة وممارستها للسلطة. فالدولة الناصرية، التي رفعت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، كانت ترى أي اختلاف أو تباين إما عمالة للإمبريالية أو لقوى رجعية. وعاشت البلاد في حالة حرب دائمة مع قوى معلومة في الخارج ومجهولة في الداخل. ولذلك سُمح للتحركات الجماهيرية باحتلال الساحات فقط في حال كانت مؤيدة لقرارات عبد الناصر. والمثير أن عهد مبارك استطاع الحفاظ على بنية الدولة السابقة لجهة طابعها الأمني المهيمن على الأفراد والجماعات، ومزجها في الوقت نفسه بالنيوليبرالية. ثم ألحق بهما البلطجة في أواخر عهده. وثلاثتهم ضد المجال العام بالكلية، فالدولة الأمنية تصادره، والنيوليبرالية تخصخصه، والبلطجة تستبيحه.

المحاولات الأربع لإعادة إغلاق المجال العام

يمكن رصد أربع محاولات رئيسية لإغلاق المجال العام من قبل الإخوان:

- تبلورت المحاولة الأولى مع فوز «الإخوان» بالأغلبية في الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة التي انتهت في 11 كانون الثاني/يناير 2012. عند ذلك، تركّز خطابهم على فكرة «انتهاء الثورة» لتجسدها في إطار شرعي تحت قبة البرلمان، لا في الشارع. وهكذا شهدنا محاولات إصدار قوانين حظر التظاهرات وتجارب عديدة لتجريم الإضرابات العمالية.

- أما المحاولة الثانية، فوقعت عندما وصل محمد مرسي إلى رئاسة الجمهورية (أعلن عن فوزه بها في 24 حزيران/يونيو 2012). إثر ذلك، شرعن الإخوان الممارسة السياسية في المجال العام عندما تدعم قرارات الرئيس، فكانت التجمعات الحاشدة مسموحة فقط لتعزز هالته. وقد شاع وقتها مناخ عام إقصائي، من قبيل تصوير رموز المعارضة كخونة، وتقديم الإعلام وكأنه رأس الشيطان، والحديث عن تحيزه ضد الإخوان، والتعاطي مع التظاهرات والحشود وكأنها مصدر تهديد للدولة ولمؤسساتها. وترافقت هذه المحاولات مع الإعلان الدستوري المكمل في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الذي أريد منه إحكام قبضة الرئيس على السلطات العليا في الدولة، من خلال الاستيلاء على السلطتين التشريعية والتنفيذية (أعلن عنه بوصفه يحمل «قرارات ثورية»، نصت على أن القرارات الرئاسية «نهائية غير قابلة للطعن من اي جهة بما فيها المحكمة الدستورية»، كما اراد توفير حصانة لمجلس الشورى واللجنة التأسيسية).

- المحاولة الثالثة، تجسدت بالدستور الجديد الذي جاء ليعزّز من اجتياح الدولة للعديد من ميادين المجال العام مثل الحدّ من حق التجمّع وتجريم الإضرابات والحؤول دون تشكيل اتحادات ونقابات مستقلة، وإطلاق الأجهزة الأمنية والعسكرية، وإعطاءها اليد العليا على الفضاءات المدنية بموجب ادّعاءات أخلاقية، وأخرى تتصل بالأمن القومي. بل إن العملية التي تم بها إخراج الدستور كانت قاتلة للمجال العام ومعززة لديموقراطية الصناديق. وكل هذا ينقض ما اتفق عليه في اجتماع «فرمونت» (الذي جرى في بهو ذلك الفندق يوم 21 حزيران/يونيو 2012)، قبل اعلان نتائج انتخابات مرحلة الإعادة الرئاسية. وهو انعقد بمبادرة من الإخوان، الذين وجهوا الدعوة الى معظم القوى السياسية. وكانت غايته الوصول الى توافق ضد مرشح «الثورة المضادة» رئيس الوزراء السابق الفريق أحمد شفيق). فقد تعهد مرسي في ذلك اللقاء بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية التي تكتب الدستور، وبطرح الدستور للنقاش العام وفتح آفاق الصراع الإيجابي حوله، بعيداً عن عمليات الحشد والتعبئة للتصويت «بنعم ولا»، حتى يخرج كمحصلة لصراع فكري ومجتمعي موسع، من خلال التلاقح والتنقيح. ولكن المشهد انتهى بتسليم المستشار حسام الغرياني الدستور لمرسي الذي دفع به مباشرة الى التصويت، في 24 كانون الاول/ديسمبر 2012.

- وتجلّت المحاولة الرابعة، بعيد ذلك، في السعي إلى فرض قوانين لمواعيد إغلاق المحلات والمقاهي والأماكن العامة. فمثلما حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة إغلاق المجال العام من خلال مهاجمة ما ظنّ أنه يشكّل عموده الفقري، عبر ضرب منظمات المجتمع المدني ومنع التمويل عنها، حاول «الإخوان المسلمون» ضرب المقاهي باعتبارها أمكنة للتجمُّع، في إطار سعيهم للحد من المساحات العامة، وتطويع الأفراد وفرض الانضباط عليهم.

التنميط أو العزل

يتشارك «الإخوان المسلمون» مع بنية الدولة المصرية الحديثة كما تبلورت، في التراتبية التنظيمية شديدة الهرمية. عمل كل منهما على تطويع رعاياهما وتوحيدهم وتسكينهم في مختلف مدارج التنظيم الهرمي. وحاولا تقديس قمة الهرم من خلال إضفاء صيغ مثل السيادة والأبوية واحتكار المعرفة. ولهذا يعمل كل منهما على ترسيخ الثنائية بين الحاكم والمحكوم، وخلق أوليغاركية حاكمة، وتنميط القاعدة العريضة من الهرم، حيث يعتبر الاختلاف والتباين إرباكاً للتراتبية السلطوية. هكذا يأتي خطاب الدولة عن «المواطنين الشرفاء» الذين يعرفون قيمة وهيبة وقدسية الدولة، (كما تمَثّل في خطابي مبارك والمجلس العسكري)، ويأتي خطاب الإخوان عن الإخواني الملتزم بتعاليم تنظيمه وشعبته، الواثق بقيادته. وكلا الخطابين يحاول إنتاج الفرد الطيع النمطي: الأخ الذي يمثل بقية أخوانه على قلب رجل واحد، للعمل على نصرة تنظيمهم المطبق للشريعة، والمواطن المنمط الذي يمثل مع أقرانه الشعب الموحد الذي يخدم هذا الكائن الأعلى، المسمى مصر. وعلى الأفراد في الإخوان والدولة خدمة «تنظيم»، وهو ليس مكوناً منهم ومن خلالهم، بل مفارق عنهم ومتجاوز لهم، وذو قدسية. وعلى الجميع التضحية من أجل مصر أو التنظيم. وغالباً ما يتم التعاطي مع التشققات في الصفوف من خلال محاولات تنميطية أو إقصائية. تهدف الاولى إلى إعادة تطويع الفرد ليتناسب من جديد مع التنظيم، وإلا فعزله عنه باعتباره جرثومة أو ثغرة في الجدار التنظيمي.

الديمقراطية هي الصندوق والباقي تصدّع

وتعمل تلك الأبنية الهرمية أو «الشجرية»، حين تحاول أن تكون ديموقراطية، من خلال ديموقراطية تمثيلية – نيابية تحدّ من المشاركة السياسية والاجتماعية وتختصرها في صيغ محدَّدة، مستبعِدة الفعل المباشر للحشود أو الأفراد في عملية صنع القرار. فتكون المشاركة السياسية دوماً موسمية وعرَضية ومحاصَرة إلى حدّ كبير بمقتضى آليات الانتخاب. وهو الأمر الذي يؤكده الخطاب الإخواني، حيث الديموقراطية لا تتجاوز الصندوق. أما السجال الدائم، والخروج عن حكم الخبرة، وعن الأبنية التمثيلية الخ... فهو تهديد بالتصدع. فمنذ نشأته، يحاول التنظيم محاكاة الدولة ومواجهتها في الوقت نفسه. ولكنه تنظيمياً لا يختلف عنها. ولأنه كان دوماً عرضة لبطشها، فقد استبطن نموذج السلطة فيها وأنماطها. فالتنظيم هو الآخر لم يعرف غير حالة الاستثناء والطوارئ. ولذلك أوغل في ميكنزمات الأمن والسيطرة والتنميط على أفراده، لأنه هو الآخر كان في حالة حرب وتهديد دائمتين. وكان خطابه الداخلي يرسخ قيمة التنظيم في ذاته ولذاته، لأن عدم استقراره يعني انتفاء كل القيم التي تحارب الجماعة من أجلها.

خلاصة

لطالما كان «المجال العام» في تصوّر الدولة المصرية الحديثة والإخوان المسلمين على حد سواء، مرتبط بمعاني التهديد وعدم الاستقرار. لقد حاولت الدولة دائماً منع وجود المجال العام، والحدّ منه وحظره. كما أن هناك تناقضاً بنيوياً بين ديناميات المجال العام وتنظيم «الإخوان»، وهو ذاته التناقض بين تصوّر الإخوان عن الديموقراطية، المحدَّد في إطار ضيق جداً من العملية الانتخابية التمثيلية، والمذعور من الديموقراطية التشاركية المفتوحة والقلقة التي يبلورها الإعلاء من شأن المجال العام. ويراهن «الإخوان المسلمون» على السيطرة على أجهزة الدولة، وقمع مسار الثورة، بغاية اختصار التفاعل الاجتماعي والسياسي الى اقصى حد ممكن.

علي الرجّال
باحث في علم الاجتماع السياسي، متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

مدارس سورية من قلب الرماد

يُعد قطاع التعليم واحداً من أكثر قطاعات الدولة السورية تضرراً، وذلك للأثر المباشر الذي تركته الأحداث في أعداد كبيرة من الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس ومتابعة دراستهم. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها الدمار الذي لحق بالمدارس، لا سيما في مناطق الاشتباكات المسلحة، وتخوف الأهالي من إرسال أطفالهم إلى المدارس المتبقية بسبب فقدان الأمن. كما شكّل فقدان الأوراق الثبوتية، بسبب نزوح الأهالي من مناطقهم، عائقاً يصعّب من التحاقهم بمدارس المناطق التي نزحوا إليها، ويبطئ من إجراءات تسجيلهم فيها.

وقد أشارت الدراسات إلى تزايد معدلات الغياب بالمدارس من 10.9 في المئة في العام 2011 إلى 22.8 في المئة في العام 2012. ويدل هذا على تراجع وسطي في عدد الأطفال السوريين الذين التحقوا بالمدارس. وبديهي أن يؤدي عدم الالتحاق أو الحضور إلى المدارس إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي لدى التلامذة. وتشمل هذه الوضعية الأطفال الفلسطينيين/السوريين أيضاً. فقد أغلقت الأونروا معظم المدارس التي تديرها في المخيمات الفلسطينية، لا سيما تلك القائمة في دمشق، بسبب الاشتباكات المسلحة العنيفة. كما حولت القسم الآخر إلى مراكز لإيواء النازحين السوريين والفلسطينيين. ويبلغ عدد هذه المدارس 119 مدرسة، تقدم التعليم الأساسي الابتدائي والإعدادي وتضم في صفوفها نحو 66 الف طالب وطالبة.

وإضافة إلى عدم تمكن أعداد كبيرة من الطلاب من الالتحاق بالمدارس، يوجد عدد كبير آخر من الأطفال الذين خسروا حياتهم من جراء الصراع المسلح الدائر في مناطقهم. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 إلى 16 سنة (وهم مصنفون في مرحلة «التعليم الإلزامي») والذين قتلوا نتيجة القصف والتدمير المنهجي الذي لحق ببعض المدن والأرياف السورية، قد تجاوز 6 آلاف طفل.

شكّل تسرب الطلاب من المدارس هاجساً لدى الناشطين وقوى المجتمع المدني، فبدأت محاولات عملية حثيثة ضمن الإمكانيات المتوفرة لإعادة أكبر قسم من الأطفال إلى مقاعد الدراسة، وذلك في بعض المناطق المنكوبة أو الخارجة عن سلطة النظام. وعلى الرغم من صعوبة إيجاد مدرسة لم يطلها القصف والدمار، إلا ان هذا لم يقف عائقاً أمام جهودهم. ففي الشمال السوري، قامت مجموعة من الناشطين المدرسين بتشكيل «الهيئة التعليمية» في حلب، بهدف إدارة العملية التعليمية، وذلك من خلال البحث عن أماكن آمنة لاستقطاب الطلاب والمدرسين. وفي بعض الأحيان، شكلت الأرصفة بديلاً عن المدارس المنكوبة، ونُشرت كثير من الصور لطلاب سوريين، وهم متوزعون على أحد أرصفة شوارع حلب يقدمون امتحانات المرحلة الانتقالية، ومن أمامهم يمر عدد من المعلمين يقومون بمهمة المراقبة.

كما نجحت محاولات عديدة في جذب كثير من الأطفال الذين انكفأوا في بيوتهم، أو يمضون معظم أوقاتهم في أزقة الحواري، وأعادتهم لدورة التعليم من جديد، حيث قام الناشطون والمتطوعون بتأهيل بعض الأبنية غير المأهولة وأقبية المباني وحتى الجوامع، وجهزوها بمعدات التدريس الأولية من المقاعد والألواح والقرطاسية، من خلال مساعدات وتبرعات وصلتهم. كما عملوا على إعادة تأهيل بعض المدارس المتضررة والمنهوبة، وتبرع العديد من المعلمين من ذوي الاختصاص، وممن أنهى فترة التعليم الجامعي بأن يأخذوا على عاتقهم تعليم الطلاب المتضررين من المراحل التعليمية الثلاث، إضافة إلى لعب دور أساسي في إعادة التأهيل النفسي للطلاب، لا سيما الأطفال الذي يُظهرون الرعب لمجرد سماع أي صوت مرتفع. ولم يخرج المعلمون عن المنهاج السوري المعتمد من وزارة التربية، والمشهود بقيمته العلمية، إلا في ما يخص مادة «التربية الوطنية» الخاصة بحزب البعث التي تم استبعادها من المنهاج. يقول أحد المدرسين أنه على الرغم من أنهم لا ينالون أجراً لقاء عملهم هذا، إلا ان تجربة التدريس في المدارس بعيداً عن الرقابة والخوف السابق تعطي بعداً آخر للتعليم كانوا يفتقدونه سابقاً. يُعتبر عمل المدرسين بشكل تطوعي وبدون أي أجر، بهدف تعويض الأطفال ما فاتهم خلال سنتين، من أبز صور الإحساس بالمسؤولية والشعور بالانتماء لسوريا الوطن. ويسعى الناشطون إلى تغطية كافة المناطق في الشمال، على الرغم من النقص الحاد في الإمكانيات المادية والظروف الأمنية الصعبة.

مستقبل جيل سوري كامل على المحك، ويبقى الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً في الحروب. ولهذا فاقت جهود الناشطين في الظروف الأمنية المعقدة كل حدود لأجل الحفاظ على حق الأطفال في التعلم، كأحد أوجه إصرار السوريين على إعادة بناء البلد وترميمه، في وجه الدمار اليومي.

عبير حيدر
كاتبة من سوريا

حرب على الموضة

– أهلين أبو الشباب، كيفك، وكيف مصر؟
– تمام والله. الدنيا بايظة عندنا.
– كمان نحنا، خربوها علّنا، هلأ سنة وشيعة عم يتقاتلوا.
– والله العظيم؟
– إيه والله. ما عندكن هاي الشغلة؟
– لا والله. ماعندناش شيعة أصلاً.
– لكان شو قصة الدنيا بايظة وما بايظة. هلأ شو بوّظها عندكن؟
– احنا عندنا مسلمين ومسيحيين. المسلمين كارهين المسيحيين والمسيحيين كارهين المسلمين.
– (يفكر ملياً) إيه فهمت. كإنها كتير ديموديه هـ الشغلة، لا؟
– إيه؟
– مش ع الموضة يعني. عنّا ببيروت الموضة هلأ سنة وشيعة.
– (يفكر) الموضة سنة وشيعة.
– طبعاً حبيبي. معروفة هاي. بيروت عاصمة الموضة بالميدل إيست.
– طب واحنا نعمل ايه دلوقتي؟
– ما فيك تعمل شي.
– ليك اسماع، ما فيك هلأ ما يكون عندك شيعة. لكان اذا بدك تتقاتل، مع مين بتتقاتل؟ مع مسيحيين؟ ما بتظبط. مش كتير سكسي هاي. العالم بيقولوا عنكن متخلفين.
– احنا متخلفين؟
– يا عيب الشوم. طبعا لا. بس العالم مش كتير بتفهم.
– والعمل؟
– (بسخرية) ما فيك إلا تتقاتل مع العالم.
– (بجدية) ودا ينفع؟
– إيه، لكن إذا بدك عن جد تتقاتل مع العالم، ما بتعود شغلة سنة وشيعة ع الموضة. هلأ هيدي صارت حرب كونية. بنصير نحنا ديموديه.
– والعمل؟
– ما بعرف، لكن اسماع خيي، دخيل الله، ما فيك تخربطلنا الموضة تبعتنا، هيدا بيزنس كبير.
– (بقليل من الندم) معاك حق والله.
– (بابتسامة حنون) معليش. نحنا كتير منتفهم ظروفكن.

العربي السفير

متابعات

«ثلث العرب ليس لديهم مياه صالحة للشرب»، بحسب مدير «المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة»، رفيق صالح. وتتمثّل المشكلة الكبرى في أن 60 في المئة من منابع المياه في العالم العربي تأتي من خارجه، وخصوصاً بما يخص النيل والفرات ودجلة.

العولمة الليبرالية:
إضعاف الأنظمة والقرار الاقتصادي الوطني

تمحورت العولمة والليبرالية الجديدة حول مسألتين أساسيتين: خارجية، من خلال فتح الحدود للبضائع والرساميل، وداخلية عبر الخصخصة وإخضاع كل المسائل الاقتصادية للسوق، أي إلغاء المساعدات والإعانات التي كانت تقدّمها الدولة (خبز، نفط...). على الصعيد العالمي، أدّت هذه الديناميكية الجديدة إلى تحوّلات أساسية في البنى الاقتصادية والسياسية لمعظم الدول، ومنها بخاصة إضعاف أكثر الأنظمة، وغلبة الاقتصاد على السياسة بشكل متفاوت.

الصعيد العالمي

أدّى انفتاح الاقتصاديات العالمية وإخضاعها للسوق إلى إضعاف أغلب الحكومات وارتهانها أكثر وأكثر للخارج. أما درجة ضعف تلك الأنظمة فهي متفاوتة بحسب حجم انخراطها في العولمة ونسبة تطوّرها الاقتصادي.

فقد أضعفت الدول المتطورة اقتصادياً قطاعها العام من خلال خصخصة الشركات، ومؤسسات القطاع العام في مجالات العلم والطب والبنية التحتية، بشكل كامل أو جزئي. أدّى كل ذلك الى انخفاض مداخيل الحكومات، وازدياد الديون العامة تحت وطأة الأزمات الاقتصادية، حتى أن نسب الدين العام بالنسبة للدخل القومي في أكثر الدول الصناعية وصلت إلى أعلى نسبة لها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية: 300 في المئة في اليونان، و200 في المئة في اليابان، و140 في المئة في ايطاليا و120 في المئة في انكلترا... وكلها الى ازدياد. إذا أضفنا إلى ذلك أن قسماً كبيراً من هذا الدين معقود مع الخارج، فهمنا لماذا انتقل القرار الاقتصادي إلى خارج الدولة. فايرلندا واسبانيا والبرتغال وقبرص لم يعد لديها إلا سلطة محدودة جداً على ميزانية الدولة التي تخضع بالمقابل لمؤسسات خارجية (التروييكا وصندوق النقد الدولي)، ويجب أن تحصل على موافقة تلك المؤسسات قبل موافقة البرلمان الوطني!

أما بالنسبة للدول النامية، فقد بقي قسم منها «خارج التاريخ»، كأكثر الدول الافريقية. اما دول البريكس، Bricks، باستثناء الصين، فقد كانت لفترة طويلة عرضة لهجوم ليبرالي عليها، واستطاعت بعد فترة صعبة ان «تفرمل» الليبرالية، خاصة المالية منها، فتمكنت من المحافظة على سياسة اقتصادية محلية، وطنية، من دون مراكمة ديون كبيرة أو عجز كبير في الميزانية التجارية.

وقد ترافق ضعف الحكومات إجمالاً مع ازدياد نفوذ ثلاث دول كبرى، هي ألمانيا وروسيا والصين، على حساب فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة، وأيضاً إلى ازدياد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية على قرار كل الحكومات، الضعيفة منها أو القوية. لا تملك تلك الشركات المتعددة الجنسية التكنولوجيا فحسب، من غذائية وصناعية وكيميائية ومعلوماتية (والتي تحتاجها بشدة الدول النامية)، بل هي تقرر أيضاً، نتيجة العولمة، أين ستتموضع أو تنتج على الكرة الأرضية. فتستطيع ان تنقل معاملها من بلد إلى آخر كما يحلو لها. ومثال على ذلك أن شركة رينو للسيارات استطاعت ان تخفض أجور عمالها في فرنسا نفسها بنسبة 30 في المئة، عن طريق تهديدهم بنقل مصانعها إلى بلد آخر.

ظواهر ليست بلا تفسير

وأخيراً، ومع العولمة، أدّى ضعف القرار الوطني الاقتصادي إلى غلبة الاقتصاد على السياسة، واقتصاد القطاع الخاص على القطاع العام. واعتلى الأثرياء مناصب رؤساء الجمهورية والحكومة، كما في لبنان، ومصر مبارك، والمكسيك وأفغانستان وتايلند... أو ازداد نفوذهم في القرارات المتعلقة بالسياسة الحكومية، كحال فرنسا، وايطاليا الخ... أما المجتمع المدني وخاصة ذاك الممثل بالنقابات، فضعف دوره كثيراً، إذ ان عدوّه موجود في دول أخرى وليس على أرض الوطن، كتناقض مصالح العمال في فرنسا مع مصالح العمال الصينيين.

العالم العربي / الشرق الأوسط

لم تدخل الدول العربية غير النفطية العولمة من بابها العريض، بل حافظت أنظمتها على استقلالية نسبية عن الخارج، فلم تفتح أبوابها لاستثمار الرساميل الخارجية من دون قيد أو شرط، وحافظت على الضرائب الجمركية، وعلى الدعم والمعونات للمواد الأولية. بل إن أكثرها لم يدخل «منظمة التجارة العالمية»، لذلك لم تكن ديون الحكومات العربية مرتفعة، بل منخفضة جداً بالنسبة للدول الأخرى. وحتى في مصر، فلم يتعدّ الدين العام الـ40 في المئة من الدخل القومي. وباستثناء الأردن، لم تكن المساعدات الخارجية ذات حجم كبير.

حاول الغرب بقيادة انكلترا وفرنسا وبمساعدة قطر وتركيا، إغراء عدد من الأنظمة «بحلحلة» التقوقع الاقتصادي، فكان نجاحه محدوداً، ولم يتعد ذلك الاستيراد وفتح المصارف. والأمثلة على ذلك عديدة:

ـ استقبال القذافي مع خيمته في باحة الإليزيه العام 2007، واستقبال الأسد كضيف شرف في احتفالات 14 تموز 2008 في فرنسا، والإشادة الدائمة بالحليف الاستراتيجي حسني مبارك، عدا عن غض النظر عن ملك المغرب، وعن كل بطش الحكومة الجزائرية بالإسلاميين...، ومع ذلك بقيت كل الأنظمة العربية متوخية الحذر، إذ انها شعرت بأن انفتاحها ولو الجزئي ورفع مساعداتها عن المواد الأساسية ولو الجزئي قد بدأ يخسرها قاعدتها، خاصة أن الفساد يعمّها جميعاً، بالإضافة إلى ازدياد التفاوت المعيشي. ولكن الأرض اصبحت خصبة لقيام انتفاضات في كل المنطقة العربية.

الغاية تبرر الوسيلة

إذا كان هدف الدول أن تصبح سوقاً، فلا بدّ للغرب من أن يعتمد على طرف سياسي يستطيع أن يصنع التحولات المطلوبة. ولا أفضل من الإخوان لفعل ذلك، خاصة أن النموذج التركي استطاع أن يمزج الليبرالية الاقتصادية والدين الإسلامي. «الربيع العربي»، من هذه الزاوية، سرّع العولمة والليبرالية بالأدوات المحلية المتوفرة، سامحاً للقوى الاقتصادية الخارجية، من شركات متعددة الجنسية ودول خليجية وصندوق النقد الدولي، بأن تكون أكثر فعالية في الدول، خاصة مع الازدياد الهائل لديون الحكومات، وعجز ميزانيتها بعد الانتفاضات العربية.

الحرب الأهلية الدائمة

أدخلت مفاهيم جديدة على الخطاب السياسي، تبرر التخلي عن السيادة الوطنية (= المجتمع الدولي)، وعن السياسة الاقتصادية (= صندوق النقد الدولي). فإذا كان الحكام الجدد متعلمين في الخارج أو اقاموا فيه لفترة طويلة، أو راكموا أموالهم في أو من الخارج، فالشارع الذي أوصلهم إلى السلطة محافظ، ولا علاقة له بالغرب وبالمفاهيم الليبرالية الجديدة. لذلك لم يؤدّ إضعاف الأنظمة أو انهيارها إلى فتح الأسواق وترسيخ الديموقراطية، بل أدى إلى انهيار الدول وتفتيتها إلى مدن (كمثل بنغازي/طرابلس)، ومناطق وأديان ومذاهب واثنيات... أما الديموقراطية الشكلية فسقفها الديموقراطية اللبنانية، أي الحرب الأهلية الدائمة، مبطنة كانت أم صريحة. أما المراهنة على أن حركات الإخوان تستطيع أن تحترم الديموقراطية وتقويها وتطبق في الوقت نفسه معايير الليبرالية فقد أثبت فشله حتى الآن، إذ لم يتمكن رئيس وزراء مصر مثلاً من أن يخصخص شركة الكتان، أو أن يرفع الدعم عن المواد الاساسية. وأول ما فعله الرئيس مرسي هو إعطاء نفسه صلاحيات استثنائية. أي ان إخوان مصر لم يتمكنوا حتى الآن من إرضاء أي من الخارج أو شعبهم، تماماً كالذين سبقوهم.

مِن «الحرية مِن» إلى «الحرية إلى»

من الواضح ان شعارات التحرر من الدكتاتورية لم تكن كافية، بل أوصلت إلى تفتت وفوضى بغياب المشاريع والأفكار التي تعطي الأمل للشعوب. ومن المؤكد أيضاً ان الدين، مهما عظم، فهو لا يعطي كل الحلول للشعوب، خاصة إذا علّق الحكام مصيرهم «بالمجتمع الدولي» و«صندوق النقد الدولي»... لقد آن الأوان للمثقفين العرب، كي يصنعوا التاريخ أو على الأقل كي يدخلوه، أن يساهموا برسم طريق «الحرية إلى»، كمشروع حضاري يحمي كرامة الناس. وذلك يتم بالضرورة بالوحدة وبالاقتناع ان حاضر الغرب ليس بالتأكيد مستقبلنا، وان ماضينا لا يجب أن يكون معيقاً لمستقبل بلادنا.

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون ـ باريس

حلم ..

ميثم الراضي / العراق

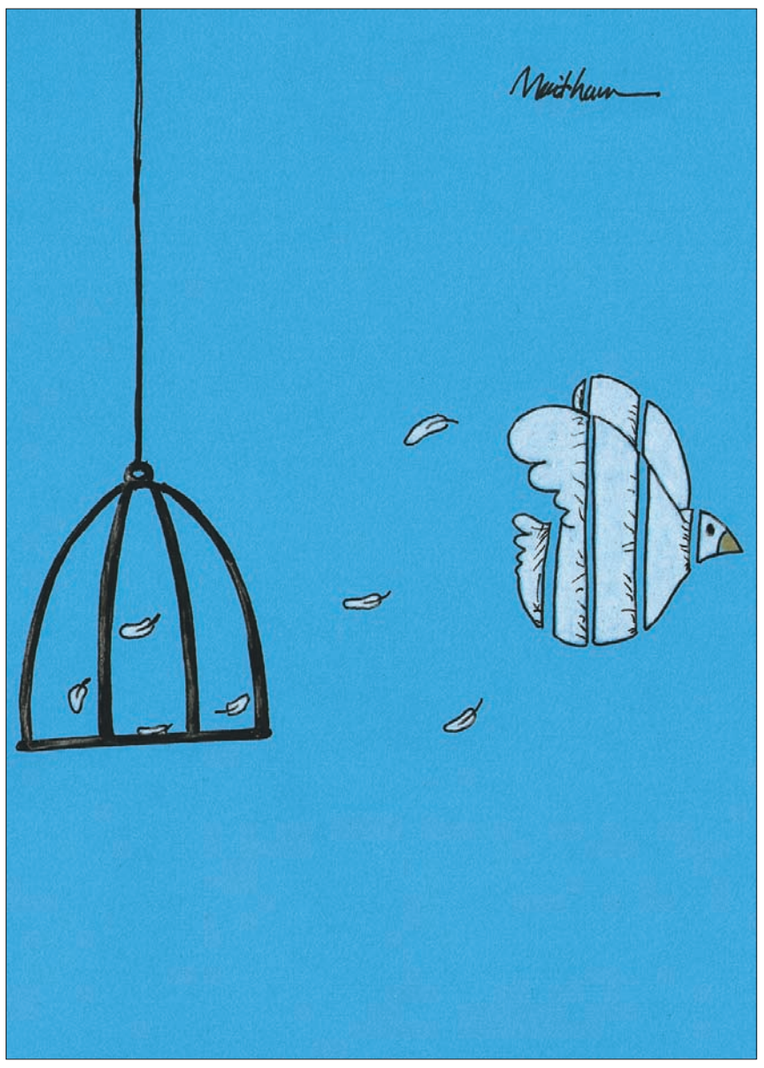

arabi.assafir.com

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

وادي النعم، العراقيب، السرة، بير هداج... قرى في النقب بفلسطين مهدَّدة بشكل دائم، وبعضها هُدم ثلاثين مرة. سرد معلن لقوة الحياة المتدفقة في ألعاب الأطفال البسيطة برغم الهدم وبرغم الطغاة.

من مشروع فوتوغرافي قادم للفنان الفلسطيني محمد بدارنة، عنوانه «ألعاب غير معترف بها».

مدونات

قيامة أبديّة

«أحبّ يافا، أحبّ ضحكتها العالية كيف تكسر سقف المقبول، أحب تزاحمها في الوجوه تنبجس من عقر دار الوجع، أحبّ جدرانها وأكفكف عنها الدمع في يدي، أيا ترى أرهقك كثيراً وانا أتفحصك باحثاً بين حجارتك القديمة عن راحة جدي وصدر أمي؟ أحبّ روحك لما يزيح النسيم غبارها، أحب بريقها في الشّمس، سكونها في الليل...غضبها وانفعالاتها وأحبّ حزنها حينما يتقلب البرتقال النائم ذاكرةً في بطن الوجع.

أحبّ يافا أحبّ قمرها حين يمتلئ فلا يترك نفسي تنام فارغةً مغلوبةً، أحب صباحاتها السريعة المتأنّية. من لم يبك في شارع الحلوة صباحاً؟ يمرّ شارع الحلوة من قلبي.. روحي دخنة الباصات، ندى الشبابيك، لهفة امرأةٍ تقطع الشارع لتجلب الجبن والخبز...

التاريخ هنا حنان الكفوف حين تشقّ الشبابيك صباحاً. لمساتٌ تفتحت ورداً في الذاكرة، من يكتب التاريخ هنا سُوى الورد على نواصي الشبابيك، كؤوس البيرة الفارغة المليئة بنشوة الحديث ودخان السّجائر؟

أحبّ يافا، وأخشى قيامتها اليوميّة حين تخرجني روحي وتضيع في الغروب. عند الغروب، أبحث عن روحي التي ضلّت سبيلها في الجمال. من شرب غروب يافا يعيش قيامته الأبديّة، يعي حقاً كنه العطش».

من مدونة محمود أبو عريشة
http://abreeshi.blogspot.co.il/2013/05/blog-post.html

الفلاحة في خطر

«بعد أن قضوا على السياحة نتيجة إهمالهم وجهلهم وانعدام كفاءتهم، ها هم يمضون في اتجاه القضاء على الفلاحة وتهميشها. بعد ان اتصل بي مجموعة من الفلاحين الذين تضرّروا من انتشار بكتيريا «اللفحة النارية» قمت بتصوير شريط فيديو قصير للإضاءة على خطورة المشكلة. لكن ما راعني إلاّ اتهام البعض لي وكالعادة بالركوب على الحدث... دعوني أعود الى جوهر الموضوع، فما يحدث خطير جدّا. تنتشر هذه البكتيريا بسهولة، وليس من حلّ سوى إعدام الأشجار المثمرة المصابة، وهي عادة ما تصيب التفاحيّات. تبدأ الإصابة من الأوراق، حتى تصل الى الأغصان والجذور وصولاً إلى التربة التي تصبح غير صالحة للغراسة لمدّة 40 عاماً. وقد وصل هذا المرض إلى بلادنا عن طريق المشاتل المهرّبة وغير المراقبة.

هنا أتساءل أين كانت الجهات المسؤولة عن مراقبة المشاتل المستوردة؟ وقد تمّ التفطّن اليه منذ السنة الفائتة وكان من الممكن تطويقه والقضاء عليه بإعدام أوّل ضيعة مصابة، ولكن تقاعس البعض ولا مبالاتهم أدّى الى انتشاره. فغابت التوعية الموجّهة إلى الفلاحين. وهكذا انتشر المرض في خمس ولايات. وقد عبّر الفلاحون الذين التقيتهم عن خوفهم من انتشار المرض في مناطق أخرى كالقصرين...

فإلى متى ستستمرّ مثل هذه الممارسات والسياسات، ومتى سيوقف هذا النزف؟»

من مدونة «بنيّة تونسية»
http://atunisiangirl.blogspot.com/2013/06/blog-post.html

أرشيف ليبيا مهدَّد

«كان مذهلاً ذلك الحدث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عند اكتشاف تمكّن النازيين من حفظ أرشيف ألمانيا الذي ضمّ ثلاثين مليون وثيقة مهمة، وإنقاذه من التلف وسط هول الدمار والحرائق التي التهمت مدن ألمانيا وسوتها أرضاً. ولم يبقَ حينها، من دواوين الدولة جدار واحد يقي أو يحفظ ذاكرة المكان... وتمّ على الفور مصادرة تلك الوثائق من قبل الحلفاء المنتصرين في الحرب، وذلك كي يبقى ذلك الكم الهائل من المعلومات مرجعية تؤرخ لحقبة غامضة وحساسة في العصر الحديث.

يمثل ذلك الحدث عند طرح السؤال عن مصير أرشيف ليبيا بعد الثورة، وماذا حدث؟

فمن المعروف أن كثيراً من الوثائق أقدم النظام المنهار على حرقها، وذلك عندما أصبح الاحتفاظ بطرابلس العاصمة أمراً مشكوكاً به.

وكان من المفاجئ عدم وجود أرشيف لديوان رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة) بعد التحرير... وكان لا بد من تتبع الأثر مع علم مسبق بالدور الرائد الذي قام به مدير مركز التوثيق والمعلومات لديوان رئاسة مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة / سابقاً) الدكتور عبد القادر الحضيري...

لا علم لي الآن بما انتهى اليه الأرشيف... ليبيا اليوم في أمس الحاجة الى المحافظة على ما أنجز، وأكثر من هذا هو وضع «استراتيجية الكترونية وطنية» تهدف إلى تدشين الأرشيف الوطني الليبي»...

من مدونة آهات جنوبية
http://goo.gl/q2H8i